

# فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي (دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية)

د / وفاء إبراهيم الصادق

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية

كلية التربية - جامعة السويس

ملخص البحث:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في مصر والولايات المتحدة، واعتمد البحث على المنهج المقارن، وتوصل إلى أن المدرسة الثانوية العامة في مصر تحتاج إلى المزيد من التطوير لتحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي، ومن ثم وضع خطة مقترحة لزيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في مصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة.

**الكلمات المفتاحية:** الفعالية- مدرسة ثانوية عامة-كفايات-اقتصاد معرفي.

## Abstract:

The current research aims to analyze the Effectiveness of general secondary school in achieving knowledge economy competencies in Egypt in the light of American experience. The research depended on the comparative method, It revealed many differences in the role of general secondary school in achieving knowledge economy competencies between Egypt and United States, so current research set a proposed conception to improve the Effectiveness of general secondary school in achieving knowledge economy competencies in Egypt in the light of American experience

**Key words:** Effectiveness- general secondary school- competencies- knowledge economy

مقدمة:

وأساليب متطورة مؤثرة في نمط التنمية وفي أشكال الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(١)</sup>.

ويحتل التعليم مكانة بارزة في اهتمامات جميع دول العالم لما يسهم به في تكوين الفرد وإبراز مواهبه، وطاقاته المبدعة

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات في معظم مجالات الحياة، حيث النمو الاقتصادي وتطبيق التكنولوجيات الحديثة أدى إلى تسارع تركيبه الاقتصاد، مع بروز أنماط عمل وإنتاج جديدة خاصة في قطاع الخدمات

وتحسين دوره في تنمية المجتمع، وتعزيز قدراته على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، فضلاً عن دوره الفاعل في نشر المعرفة وتنميتها بفروع العلم المختلفة، لذا فإنه عملية حيوية تعود بثمرتها على المجتمع ذاته، ونظراً لذلك فقد حظي باهتمام مخططي التنمية في كثير من الدول كعامل رئيسي في منظومة التنمية المجتمعية، ومن ثم تزايدت عمليات الاستثمار فيه، ومراجعتَه بهدف تطويره وتحديثه.

وإذا أريد للتعليم أن يكون عملية تستمر طوال الحياة، فعلياً أن نعيد النظر فيه بشكل عام والتعليم الثانوي العام بشكل خاص من حيث المضمون والتنظيم، باعتباره حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي والجامعي، ونظراً لدوره في إعداد الشباب إعداداً متكاملًا في فترة هامة من مراحل عمرهم (٢).

وهناك حاجة ملحة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وقدراته التنافسية، اعتماداً على مدخلات المعرفة في كافة الأنشطة الإنتاجية، بغرض اكتساب ميزات تنافسية جديدة، وتنويع مصادر الدخل، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ومواجهة التحديات العالمية والمحلية، وعلى رأسها توفير فرص عمل عالية الإنتاجية مرتفعة الأجر للأجيال القادمة، والتحول من الاعتماد على الموارد الطبيعية

الناضبة إلى الموارد المعرفية المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة.

لذا فإنه لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في مجال قطاعات البشر، الذي أصبح أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل لاقتصاد قوى، ولن يتم ذلك إلا بالاهتمام بالتعليم الثانوي على اعتبار أنه مرحلة حاسمة في عمر الطالب للالتحاق بسوق العمل أو التعليم الجامعي (٣).

#### أولاً: مشكلة البحث:

أن المعرفة كمورد متجدد أصبحت أهم محركات النمو الاقتصادي، وعائد الاستثمار في المعرفة يفوق عائد الاستثمار في رأس المال المادي من حيث آثاره على النمو الاقتصادي والإنتاجية، لذا فإن الصراع الجديد أصبح صراعاً على المعرفة، حيث إنها تصنع القوة، وتوفر المال، وتوجد المواد الخام وتفتح الأسواق.

ولأن التعليم أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، فيتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة القادرة على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، مما يدعو إلى تنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن الاهتمام بالمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة (٤).

٥. زيادة البطالة بين الشباب وافتقارهم المهارات الحديثة بدءاً من اللغات الأجنبية وصولاً إلى إمكانية التعامل مع التقنية الحديثة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

٦. ضعف المدرسة في إكساب الطالب للمهارات الابتكارية وإنتاج المعرفة.

٧. الانفتاح الاقتصادي وإعمال آليات السوق، وتبني إجراءات النظام الحر، أدت إلى افتقاد الخريج للقدرة على تحقيق متطلبات الحياة الوظيفية الحديثة<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: أسئلة البحث:

جاء البحث لمحاولة الإجابة عن السؤال التالي: ما الخطة المقترحة لزيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في مصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس يتفرع منه بعض الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الإطار العام للاقتصاد المعرفي؟
٢. ما فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي؟
٣. ما فعالية المدرسة الثانوية العامة بالولايات المتحدة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي؟

ونظراً لما يشهده المجتمع المصري من حراك على كافة المستويات وكذلك ما يواجهه من تحديات تنموية، فإن هذا يستلزم السعي دوماً لمحاولة تطوير التعليم، والسعي للتعرف على الخبرات التعليمية الناجحة والتي تساعد على تحقيق متطلبات مجتمع الاقتصاد المعرفي، هذا المجتمع المرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد؛ ليتعلم كي يعرف، وكي يعمل، وكي يعيش مع الآخرين، وكي يحقق ذاته.

وفي ظل تطور الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي فإن التعليم الثانوي العام في مصر يعاني من مجموعة من المشكلات التي تحول دون ملاحقة هذا التطور منها:

١. سعى مصر للقضاء على الأمية، ومن ثم الاهتمام بالكم على حساب الكيف، ومحاولة تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم.

٢. ضعف السياسات التعليمية ونقص جديتها، وضعف قدرات المعلم التدريسية.

٣. غياب آليات منظمة للربط بين المدرسة والمؤسسات البحثية والعلمية<sup>(٥)</sup>.

٤. شهد التعليم المصري عدداً من محاولات النهوض به وتحديثه وتطويره، لكنها لم تستطع التغلب على ما يعانيه من مشكلات وأزماته وإخفاقات.

٤. ما التحليل المقارن لفعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بين مصر والولايات المتحدة؟

٥. ما الخطة المقترحة لزيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في ضوء خبرة الولايات المتحدة؟

#### ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على الإطار العام للاقتصاد المعرفي.

٢. الكشف عن فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي.

٣. تحديد فعالية المدرسة الثانوية العامة بالولايات المتحدة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي.

٤. استعراض التحليل المقارن لفعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بين مصر والولايات المتحدة.

٥. وضع خطة مقترحة لزيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في ضوء خبرة الولايات المتحدة.

#### رابعاً: أهمية البحث:

تبع أهمية البحث الحالي من النقاط التالية:

١. وضع بعض الخطوط العريضة حول الاقتصاد المعرفي وعلاقته بالمدرسة الثانوية العامة.

٢. قد يفيد التحليل المقارن في الكشف عن مشكلات المدرسة الثانوية العامة بمصر فيما يتعلق بالاقتصاد المعرفي.

٣. من الممكن أن يساعد التصور المقترح المسؤولين عند تطوير المدرسة الثانوية العامة، ومن ثم التركيز على تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بها.

#### خامساً: حدود البحث:

ركز البحث على الكشف عن فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في مصر والولايات المتحدة، وفي الحدود المكانية ركز على مصر والولايات المتحدة، ومن الناحية الزمنية فقد أجرى البحث عام ٢٠١٩.

#### سادساً: منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج المقارن، حيث يتم وصف إحدى الظواهر أو القضايا في دولتين أو أكثر ثم المقارنة بينهم ومحاولة التوصل إلى الأسباب التي أدت إلى وجود اختلافات<sup>(٧)</sup>، لذا فقد تناول عن فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في مصر والولايات المتحدة

الأمريكية، وتم تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، ومن ثم التوصل إلى نتائج تفيد البحث يمكن من خلالها زيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة.

### **سابعاً: الدراسات السابقة: -الدراسات العربية:**

١. دراسة زكريا سالم: " تطوير الأداء الإداري بالمدارس الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل إدارة المعرفة — تصور مقترح" (٢٠٠٨) (٨):هدفت الدراسة إلى رصد الواقع الحالي للأداء الإداري في المدارس الثانوية العامة بمصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانته للوقوف على واقع الأداء الإداري وترتيب أهم الصعوبات بالمدارس الثانوية العامة وتوصلت إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بسعي إدارة المدرسة الثانوية العامة لاكتساب المعرفة ونقلها وتطبيقها، ثم تم وضع تصور مقترح لتطوير الأداء الإداري لهذه المدارس في ضوء مدخل إدارة المعرفة.

٢. دراسة محمد سيد أبو السعود: "تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد

المعرفة" (٢٠٠٩) (٩):هدفت الدراسة إلى تحديد كيف يمكن للتعليم المصري أن يلبي متطلبات الاقتصاد المعرفي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن التعليم المصري بكل مستوياته يحتاج إلى تطوير شامل حتى يمكنه بناء الاقتصاد المعرفي في مصر بالاعتماد على خريجه.

٣. دراسة سعد خضير: "الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" (٢٠١١) (١٠):هدفت الدراسة إلى التعرف على العناصر المتوقعة لإنجاز الاقتصاد المعرفي في الدول العربية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن هناك ضعف في تبادل المعلومات بين الدول العربية، وإهمال الكفاءات العلمية التي هي لب الاقتصاد المعرفي، وغياب إستراتيجية صناعة وتسويق وتحويل المعرفة لمنتجات، وسيادة البيروقراطية في مختلف مناحي الحياة.

٤. دراسة أحمد حامد نقادي: " دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد السعودي" (٢٠١٤) (١١):هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاقتصاد المعرفي في تنمية الاقتصاد السعودي، واعتمد

الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن الاقتصاد السعودي يحتاج إلى اتخاذ خطوات عملية للتحرك نحو اقتصاد المعرفة، كي يحقق أداء أفضل على المستوى العالمي، وقطاعات الأعمال تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتحديث وبناء القدرات لمسايرة التحولات الاقتصادية الناجمة عن اقتصاد المعرفة.

٥. دراسة أحمد عبد الباري أحمد: "إستراتيجية مقترحة للإصلاح المدرسي بمرحلة التعليم الثانوي بفلسطين في ضوء اقتصاد المعرفة" (٢٠١٥) (١٢): هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية لإصلاح التعليم الثانوي بفلسطين في ضوء اقتصاد المعرفة، واستعان الباحث بالمنهج الوصفي، مع إعداد استبانته للتعرف على رأى مديري المدارس الثانوية حول الإصلاح المدرسي بفلسطين في ضوء اقتصاد المعرفة، وتوصل إلى أن أهم محاور الإصلاح هي: المدرسة الالكترونية، الموازنة مع سوق العمل، والتعلم للتعايش مع الآخرين، والمدرسة المجتمعية، والمدرسة دائمة التعلم.

٦. دراسة محمد عوض البربري: "تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواجهة

الاقتصاد المعرفي، بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا" (٢٠١٦) (١٣): هدفت الدراسة إلى بيان سياسات التعليم العالي في مصر ودورها في مواكبة الاقتصاد المعرفي، واستعرض البحث خبرة سنغافورة وماليزيا في هذا المجال، واعتمد البحث على المنهج المقارن، وتوصل إلى أنه يجب تطوير سياسات التعليم العالي في مصر في ضوء خبرة سنغافورة وماليزيا ويتضمن ذلك مجال إنتاج المعرفة، وتسويقها، وتحويلها لمنتجات تستطيع مواجهة المنافسة على الصعيد الدولي.

٧. دراسة محمد أحمد حسين: "دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها في مصر" (٢٠١٨) (١٤): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في كل من كندا وسنغافورة في التحول إلى اقتصاد المعرفة وإمكانية الإفادة من خبرة الدولتين في مصر، واعتمد البحث على المنهج المقارن، وتوصل إلى أن الجامعة المصرية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام لكي يمكنها التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتم تقديم رؤية مقترحة لدعم الجهود

الحالية للجامعات المصرية في القيام للتحول مصر إلى اقتصاد المعرفة.  
**-الدراسات الأجنبية:**

١. دراسة مايكل بيترز "ثلاثة نماذج من الخيال في عصر اقتصاد المعرفة" (٢٠١٢) (١٥):هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الابتكار فى التعليم العالي وعلاقته باقتصاد المعرفة بالولايات المتحدة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن اقتصاد المعرفة وما يحمل من السلع والخدمات الرقمية والرمزية غير الملموسة يؤدي إلى الطلب المتزايد على خريجي الجامعات ذوى المهارات الممتازة، والذين تتوفر لديهم القدرة على الابتكار فى المعرفة وتسويقها.

٢. دراسة ميلوس بارزنين "تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة فى القدرة التنافسية للاقتصاديات والأعمال التجارية الأوروبية" (١٦): هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية التحول من الاقتصاد التقليدي نحو الأنشطة والقطاعات القائمة على المعرفة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن التحول إلى اقتصاد المعرفة يساعد على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد فى أوروبا،

وأن عولمة السوق وتطوير وتكثيف المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له تأثيراً كبيراً فى زيادة فرص نجاح المنتجات الأوروبية.

٣. دراسة فريديسون سوارز "لغة التواصل بين المعلمين والطلاب والتعلم التعاوني والابتكار بولاية بريدج ووتر الأمريكية" (٢٠١٥) (١٧):هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المعلم والطالب ودور إستراتيجية التعلم التعاوني فى تحسين الابتكارية لدى طلاب المدارس الثانوية بولاية بريدج ووتر الأمريكية، واستعان الباحث بالمنهج الوصفي، مع ملاحظة سلوك المعلمين واستجابات الطلاب المصاحبة لها، وتوصل إلى أن التواصل والعلاقة الجيدة مع الطلاب وتوفير بيئة من الثقة والدعم النفسي لهم خلال مرحلة المراهقة يساعد على زيادة دافعيتهم نحو التعلم وزيادة إيجابيتهم وقدراتهم الابتكارية.

٤. دراسة جيكوب جيفريز: "دور مدير المدرسة الالكترونية:دراسة بطرق مختلفة" (٢٠١٥) (١٨):هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مديري المدارس الثانوية فى تدعيم التطورات والتعديلات التكنولوجية التي تم إدخالها على التعليم

الأمريكي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحديد دور الحاسبات والشبكات الالكترونية في تحسين التعليم بولاية كاليفورنيا الأمريكية، وتوصلت إلى أن التكنولوجيا توفر المعلومات للطلاب بشكل أسهل وأسرع وبطرق مبتكرة، وأن هذا النظام حقق نتائج ممتازة من خلال توفير المادة العلمية مباشرة من خلال شبكة الانترنت، والفصول الافتراضية وربط المدرسة بشبكات تعلم عالمية مع مختلف دول العالم.

٥. دراسة كاترين دوم: "المعلم + التكنولوجيا = التعلم المختلط بولاية كاليفورنيا، ومدى دور المعلم في هذه المعادلة" (٢٠١٦) (١٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على المعتقدات والمعارف والمهارات التكنولوجية التي يمتلكها المعلم وتأثيرها على مقاييس الفهم القرائي لدى طلاب الصف الخامس بولاية كاليفورنيا، واستعان الباحث بالطريقة المسحية عند جمع معلومات من الطلاب حول الموضوع، وتوصل إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مخرجات الفهم القرائي لدى الطلاب ومعارف المعلمين ومهاراتهم التكنولوجية.

٦. دراسة يوستاش مانشى "العلاقة بين التقدم وبعض المؤشرات المستخدمة لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة: حالة الدول الست بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (٢٠١٨) (٢٠): "هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التقدم ومؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة بست دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، واعتمد البحث على المنهج المقارن من حيث الإنفاق على البحث العلمي، وعدد الباحثين، ومتوسط دخل للفرد، ومؤشر التنمية البشرية، وتوصل إلى أنه في اليابان وكوريا الجنوبية يوجد علاقة إيجابية بين التقدم ومؤشرات الاقتصاد المعرفي، وأن الاقتصاد المعرفي المتطور يعتمد بشكل أساسي على الابتكار وإنتاج المعرفة.

٧. دراسة البنك الدولي "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٩: الطبيعة المتغيرة للعمل" (٢٠١٩) (٢١): هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على العمل، ودور التكنولوجيا في تحسين مستوى الخريجين على المستوى العالمي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتوصل إلى أن التكنولوجيا

تعمل على تحسين مهارات الاتصال والتواصل بين القوى العاملة والمعرفة الحديثة داخلياً وخارجياً، مما يساعد على تقليل البطالة وتوفير فرص عمل لذوى المهارات العالية.

**تعليق عام على الدراسات السابقة:**

**تتشابه الدراسات السابقة مع البحث الحالي في بعض الجوانب منها:**

١. تناولت بعض الدراسات التطويرات التي تم إدخالها على المدرسة الثانوية العامة منها دراسة ذكريا سالم والتي تناولت تطوير المدرسة الثانوية العامة فى مصر، ودراسة أحمد عبد البارى وتناولت المدرسة الثانوية بـفلسطين، ودراسة فريديسون سوارز والذي تناول التحسينات التي أدخلت على المدرسة الثانوية العامة فى ولاية بريدج ووتر الأمريكية، ودراسة جيكوب جيفريز ، وكاثرين دوم وتناولت الدراسات المدرسة الثانوية العليا بولاية كاليفورنيا الأمريكية وهى تتفق مع الدراسة الحالية فى تطوير المدرسة الثانوية العامة فى مصر فى ضوء خبرة الولايات المتحدة.

٢. تناولت بعض الدراسات الاقتصاد المعرفي بشكل عام ودوره فى تحسين القدرات التنافسية مثل دراسة سعد خضير، وأحمد حامد النقادى، ومايكل

بيترز، ومينوس بارزنين، ويوستاش مانشى، وهذه الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية فى تناول الاقتصاد المعرفي فى مصر والولايات المتحدة.

٣. تناولت مجموعة من الدراسات دور التعليم فى تحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي مثل دراسة محمد سيد أبو السعود حيث تناول دور التعليم بشكل عام فى مصر والاقتصاد المعرفي، ودراسة أحمد عبد البارى وتناولت المدرسة الثانوية العامة بـفلسطين والاقتصاد المعرفي، ودراسة محمد عوض البربري والذي تناول التعليم العالي وتحقيق الاقتصاد المعرفي، ودراسة محمد أحمد حسين حيث تناول دور الجامعة فى تحقيق الاقتصاد المعرفي فى مصر وكندا وسنغافورة.

٤. تناولت دراسة البنك الدولي دور التكنولوجيا فى تحسين مستوى الخريجين، وتقليل البطالة.

٥. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى أنها تتناول فعالية المدرسة الثانوية العامة فى تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي (دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا ما لم تتناوله أى من الدراسات السابقة.

٦. تتفق الدراسة الحالية مع دراسة محمد عوض البربري، ودراسة محمد أحمد حسين في الاستعانة بالمنهج المقارن كمنهج للدراسة الحالية.

**ثامناً: مصطلحات الدراسة:**

**الفعالية: Effectiveness**

تعرف الفعالية بأنها الظاهرة التي تقوم على القدرة على إنتاج أثر حاسم في زمن محدد، ويمكن تقييمها في ضوء وضعا قائماً بالفعل<sup>(٢٢)</sup>.

والفعالية في الدراسة الحالية تمثل قدرة المدرسة الثانوية العامة على تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

**الكفاية: competencias**

تعرف على أنها المقدرة التي تشمل مجموعة المهام التي تكون الأداء النهائي المتوقع إنجازها بمستوى معين والتي يمكن ملاحظتها وقياسها<sup>(٢٣)</sup>.

والكفاية في البحث الحالي تعنى قدرة المدرسة الثانوية العامة على تحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي بها.

**الاقتصاد: knowledge economy**

**المعرفي:**

يعرف بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى تكيف المعرفة وتكوينها من أجل تلبية احتياجاته الخاصة<sup>(٢٤)</sup>.

ويعرف كذلك على أنه الاقتصاد الذي يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير منظومة التعليم والتدريب والبحث، مع تطبيق بيئة تقنية تفعل تكنولوجيا المعرفة والاتصالات، وتدعم الحصول عليها وتوظيفها وابتكارها ونشرها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها<sup>(٢٥)</sup>.  
تاسعاً: الإطار النظري للبحث:

**أ. الإطار العام للاقتصاد المعرفي:**

تعتبر المعرفة أحد الأبعاد الأساسية التي يهدف الاقتصاد المعرفي إلى تحقيقها وتفعيلها، كمنتج قائم على البحث والتطوير والابتكار، وكسلعة تقوم عليها أساسيات التطوير في جميع الدول، واعتماد منشآت الأعمال على قوة الحاسبات الآلية والعقول البشرية المبتكرة التي تساهم في تطبيق المعرفة في الإنتاج<sup>(٢٦)</sup>.

وفكرة قيادة المعرفة للاقتصاد تشمل جميع القطاعات، وهي لا تقتصر على الصناعات عالية التقنية، وإنما تشمل كذلك مجموعة من المصادر الجديدة للمزايا التنافسية التي يمكن تطبيقها في جميع

القطاعات، بدءاً من الزراعة، والتجارة إلى البرامج الجاهزة والبيوتكنولوجي.

ويمكن وصف الإطار العام للاقتصاد المعرفي من خلال المحاور التالية:  
**خصائص الاقتصاد المعرفي:**

للاقتصاد المعرفي مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من أنواع الاقتصاد الأخرى منها ما يلي<sup>(٢٧)</sup>:

١. الاستثمار في الإنسان وحاجاته وتطلعاته بما يتوافق وقدرات الدولة ورؤيتها.

٢. توافر موارد بشرية ذات كفاءات ومهارات عالية، قادرة على التحكم في إمكانات التغيير والإفادة من الفرص المتاحة .

٣. أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، مع الاعتماد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال والابتكار .

٤. الموارد البشرية ذات المهارات العالية، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد المبني على المعرفة، مع زيادة المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة.

٥. توفير وظائف للمؤهلين معرفياً، والمبتكرين، وأصحاب المهارات الداعمة

لأعمالهم، أي أنه يقدم فرص عمل جديدة للأفراد.

٦. تسهيل نشر المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وتحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي.

٧. التوازن بين المعرفة والموارد، وتطوير النظم التعليمية لمواكبه المتطلبات التي يفرضها هذا النمط من الاقتصاد.

٨. إنتاج واستخدام التعليم والمعرفة للمساهمة في النمو الاقتصادي.

٩. تحول المعلومات والمعرفة إلى سلع يمكن الاتجار فيها وتداولها، فقد أصبح لها قيمة تبادلية واستعمالية عالية.

١٠. توافر قطاعات إنتاجية سلعية وخدمية حديثة، مثل الصناعات التحويلية عالية التقنية ومرتفعة الإنتاجية، مع إكساب القطاعات الإنتاجية ميزات تنافسية وفتح آفاق أوسع أمام فرص العمل والتشغيل.

#### **عناصر الاقتصاد المعرفي:**

يتكون الاقتصاد المعرفي من عدة عناصر منها:

١. **المعارف العلمية:** مثل المعارف المرتبطة بالمجالات التقنية والإبداعية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

٢. **المعارف الأكاديمية:** والتي تنتج عن جهات معينة مثل الجامعات والمؤسسات

البحثية كرسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية.

٣. **المعارف الإعلامية:** وهي تختص بإيصال الأخبار والإعلان بكافة أشكاله<sup>(٢٨)</sup>.

٤. **حوامل السلع المعرفية:** وهي تتضمن الراديو، والتلفزيون، والجرائد، والمجلات، والكمبيوتر، والروابط الإلكترونية كالمجلات ومواقع النشر العلمي والكتب.

#### مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

يمكن لأي اقتصاد أن يحمل اسم اقتصاد معرفي إذا توافرت فيه المؤشرات التالية:

١. مؤشرات العلم والتكنولوجيا: مثل توافر الأبحاث العلمية على المستوى الدولي.

٢. مؤشرات تكنولوجية: مثل الميزانيات التي ترصدها الدولة لنشر التكنولوجيا، وتنوع التخصصات العلمية والتكنولوجية.

٣. مؤشر الابتكار: ويتضمن أنشطة الابتكار العلمي وبراءات الاختراع.

٤. مؤشرات تنمية: وتتضمن تنمية الموارد البشرية وتحسين مهاراتها..

٥. مؤشرات معرفية: تشمل نشر تكنولوجيا المعلومات، والتوعية بأهميتها.

٦. مؤشرات اقتصادية: وهي تعنى نمو كبير وملحوظ في النواحي الاقتصادية،

مع الانخفاض في التضخم والبطالة وارتفاع الأجور بشكل ملحوظ<sup>(٢٩)</sup>.

العناصر والمؤشرات والخصائص السابقة تشير إلى أن الاقتصاد المعرفي فرصة جيدة وراحة لتطوير جميع قطاعات الدولة إلى الأفضل، حيث تطوير نظم التعليم، وتحسين مستوى العمالة، وتطوير الخدمات والمنتجات بالإضافة إلى إكساب المعارف الطابع الرقمي مما يمكن من تطوير الدولة ككل.

ب. **فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي:**

إن إتاحة المعرفة في أي دولة شرط ضروري وهام، بجانب تطوير التعليم بمراحله المختلفة مما يساعد على إعداد الكوادر اللازمة لإنتاج معرفة جديدة، والاستفادة منها وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، لذا على الدولة أن تسهل عمليات الاستخدام والتطبيق للمعارف بشتى أنواعها، مع وضع السياسات واتخاذ القرارات والاستثمار في التعليم مما يسهل استخدام المعرفة والابتكار فيها<sup>(٣٠)</sup>.

ويمكن استعراض مدى فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي من خلال المحاور التالية:

## أولاً: السياسات التعليمية بالتعليم الثانوي:

يقصد بها تحديد الشكل العام لمرحلة التعليم الثانوي، وأهدافه ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات والقوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها عمليات التعليم والإعداد لما بعد التخرج.

ومن الملاحظ ضعف ارتباط السياسة التعليمية للمرحلة الثانوية العامة بالأهداف التربوية العليا التي تشترك في تحقيقها مؤسسات ووزارات أخرى مع وزارة التربية والتعليم، بحيث تعتمد على رؤية وإستراتيجية واضحة تقوم على بلورة السياسة التربوية العليا، وترسم وتحدد خطوات العمل بطريقة إجرائية، وبالتالي فإن السياسة التعليمية بالتعليم الثانوي العام غير واضحة بشكل كبير<sup>(٣١)</sup>.

والتعليم الثانوي العام رمز للتمييز الاجتماعي حيث النظام الانتقائي الذي يعتمد على مجموع الدرجات يعزز فكرة أن التعليم الفني يتيح لخريجيه الأقل حظاً فرصاً وظيفية ومهنية متوسطة، مع دعم التباين والتمايز بين الطلاب من خلال زيادة عدد المواد الاختيارية مقارنة بالمواد الإجبارية.

واعتماد الشهادة الثانوية كمعيار وحيد للالتحاق بالتعليم الجامعي يؤدي إلى الاهتمام بانتشار التعليم النظري وتوسعه نطاقه، مما

يساعد على الالتحاق بوظائف معينة بعد التخرج يؤدي إلى عزوف خريجي المرحلة الإعدادية عن الالتحاق بالتعليم الفني مما يزيد من الفجوة بين التعليم الثانوي العام والفني<sup>(٣٢)</sup>.

## ثانياً: الإدارة المدرسية:

من الملاحظ أن هناك بعض أوجه التصور في الإدارة المدرسية بالمدرسة الثانوية العامة والتي لا تتناسب مع متطلبات الاقتصاد المعرفي والتي من أهمها:

١. نقص وعي مديري المدارس بالأساليب الحديثة في مجال الإدارة المدرسية.

٢. وجود قدرات قيادية محدودة مبنية على الإبداع وقيادة التطوير.

٣. ضعف التطوير الملموس في العاملين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية، يوازي التجديدات والتغييرات الحادثة داخل المدرسة الثانوية.

٤. شيوع الروتين الوظيفي والنماذج والإجراءات الروتينية التي تعوق سير العمل داخل المدرسة<sup>(٣٣)</sup>.

٥. بعدها عن مجرى التطور في علوم الإدارة والتكنولوجيا الجديدة.

٦. قصورها عن مواكبة التطورات الحادثة في العالم، واعتماد الترقيات للوظائف

القيادية والإدارية على الأقدمية المطلقة  
دون الكفاءات<sup>(٣٤)</sup>.

#### ثالثاً: المناهج الدراسية:

مع بداية الألفية الجديدة، والتي تتسم  
بالانفجار المعرفي والثورة الرقمية  
والمعلوماتية، فإن الطبيعة الجديدة للتعليم  
تفرض استخدام مناهج وأساليب تدريسية  
تركز على التعلم الفعال، مما يعني تحول دور  
المعلم من الملقن إلى الميسر، ومن المصدر  
الوحيد للمعلومة إلى مدير لحلقات التعلم  
ومدرّب إلكتروني<sup>(٣٥)</sup>.

وقد شهد التعليم الثانوي العام في  
مصر عدة تحسينات من ضمنها تفعيل بنك  
المعرفة الإلكتروني المصري والذي ساعد  
على الوصول إلى المعارف الأكثر حداثة  
بشكل مجاني، مع توزيع أجهزة حاسب  
محمولة (التابلت) على طلاب المرحلة  
الثانوية حتى يمكن الوصول إلى المعلومات  
بشكل أسرع وأسهل<sup>(٣٦)</sup>.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير  
المدرسة الثانوية العامة فإن الفجوة المعرفية،  
ترجع إلى الأسباب التالية:

١. العجز في المعامل والمعدات والأجهزة  
خاصة الحاسبات الآلية وكذلك المراجع  
بالمكتبات المدرسية.

٢. ترسيخ فكرة الترفع عن العمل اليدوي  
المنتج الذي هو أساس الاقتصاد  
المعرفي.

٣. المناهج تقوم على التلقين الذي يلغي  
العقل ويرسخ الرؤية القاصرة.

٤. انتشار الدروس الخصوصية، حيث إن  
الامتحانات تتسم بالتنافسية الشديدة  
فتصبح الدروس الخصوصية هي الملاذ  
الأخير للطلاب حتى يحصل على مجموع  
أعلى في الامتحانات<sup>(٣٧)</sup>.

#### رابعاً: نظم المعلومات والاتصالات:

تم توفير وحدة لنظم المعلومات  
والاتصالات داخل المدرسة، وقد اقتصر  
مسئولياتها على تسجيل بيانات العاملين  
والطلاب ولم تتفرغ إلى نظم معلومات  
إستراتيجية، وتنفيذية، ومالية، ومعرفية، وهو  
ما أكد عليه أحد الأبحاث أنه على الرغم من  
الأهمية الكبيرة التي سوف تعود على  
المدرسة الثانوية من توافر نظم الاتصال  
والمعلومات الفعالة داخلها إلا أن هذه النظم لم  
يتم تفعيلها بالقدر اللازم لمواجهة التغيرات  
التكنولوجية الجديدة مما أثر على درجة  
الاستفادة منها<sup>(٣٨)</sup>.

وبالرغم من ازدياد المعرفة والتطور  
التكنولوجي، وتوظيف الكومبيوتر وتكنولوجيا  
المعلومات في التعليم، فإن المدرسة الثانوية  
العامة تعاني مما يلي<sup>(٣٩)</sup>:

١. ضعف توافر شبكة معلوماتية للعاملين  
تفيدهم في إنجاز الأعمال المشتركة بين  
الوحدات الإدارية، نقص استخدام شبكة  
الإنترنت في الاتصالات الداخلية.

فيها، وبالنظر إلى الابتكار بالمدرسة الثانوية العامة يلاحظ ما يلي<sup>(٤١)</sup>:

١. ضعف المناخ المدرسي المشجع على الإبداع والابتكار داخل المدرسة الثانوية.
٢. ضعف كفاية برامج إعداد وتأهيل المعلمين لتحسين مهاراتهم الابتكارية .
٣. المناهج محشوة وتتجاهل عقلية المتعلم، وتخلق ثقافة الحفظ على حساب التفكير الإبداعي الناقد.
٤. افتقار التعليم الثانوي العام إلى التوجيه الاجتماعي و الاقتصادي مما يباعد بينه وبين التطور التكنولوجي والوفاء بمتطلبات الاقتصاد المعرفي .

كل هذا أدى إلى ضعف دور المدرسة الثانوية العامة في زيادة الكفاءات الابتكارية من الطلاب والخريجين وحتى المعلمين والمدراء.

#### سادساً: الشراكة مع المؤسسات البحثية:

من أهم عناصر الاقتصاد المعرفي إقامة شراكة ناجحة مع المؤسسات البحثية والتقنية والشركات الأجنبية، ودعم القدرات الداخلية للاستفادة من انتشار المعرفة مما يزيد من الانفتاح على العالم الخارجي<sup>(٤٢)</sup>.

وقد بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك ضعف في تبادل المعلومات بين الدول العربية ومن ضمنها مصر، وإهمال للكفاءات العلمية التي هي لب الاقتصاد

٢. افتقاد المدرسة الثانوية العامة القدرة على إعادة تصميم عملياتها الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

٣. المدرسة الثانوية العامة لا يتوافر بها أجهزة حاسب بالمختبرات والقاعات الدراسية بشكل كافي.

٤. ضعف نظم المعلومات والاتصال على إحداث التميز داخل المدرسة .

٥. نقص وجود نظام حديث ومطور لحفظ المعلومات عن العاملين والطلاب بالمدرسة الثانوية العامة .

كل هذا أدى إلى المردود السلبي على إحداث التجديد الذاتي للمدرسة الثانوية والذي تعد نظم المعلومات والاتصال أحد المتطلبات الأساسية فيه، وأحد أساسيات تحقيق الاقتصاد المعرفي.

#### خامساً: التعلم الابتكاري:

من أهم مؤشرات الابتكار على المستوى العالمي زيادة معدل براءات الاختراع، فنجد أن إجمالي براءات الاختراع في مصر ضئيلة بالمقارنة بمكانه مصر العلمية والفكرية والحضارية، فتحتل مصر المرتبة ٩٧ من ضمن ١٢٠ دولة في مجال الابتكار<sup>(٤٠)</sup>، ولقد ترتب على ذلك انخفاض معدلات التصدير الخارجي.

والافتقار إلى تطوير التكنولوجيا وأشكال الإنتاج انعكس على نسبة الصادرات المصرية ونوعيتها، والتي ما زالت لا تتنوع

المعرفي، وكذلك غياب إستراتيجية صناعة المعرفة، وتدنى مستوى البحث والتطوير وسيادة الطابع البيروقراطي في مختلف نواحي الحياة<sup>(٤٣)</sup>.

وكذلك أشارت دراسة أحمد حامد نقادي إلى ضعف الشراكات الفاعلة بين التعليم الثانوي العام في الدول العربية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص والمؤسسات البحثية والشركات الأجنبية، وهذه المؤسسات لها دور كبير في تحسين مستوى خريجي هذه المدارس<sup>(٤٤)</sup>.

#### سابعاً: الارتباط بسوق العمل:

يواجه الاقتصاد المصري، تحديات هامة تؤكد دورها أهمية الاعتماد على المعرفة كأهم محرك للنمو الاقتصادي، ويأتي على رأس هذه التحديات التركيب الخاص بالسكان، حيث تبلغ نسبة السكان من الشباب - أقل من ٢٥ سنة - نحو ٦٨% في الوقت الحالي، ومن ثم فإنه في غضون سنوات قليلة، سيصبح هؤلاء داخلين جدد إلى سوق العمل، يحتاجون فرصاً للتوظيف ويطمحون في مستويات عالية من الأجور<sup>(٤٥)</sup>.

ومن الملاحظ ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة المتخصصة عالية المهارة في التعامل مع المعرفة، وانخفاض الطلب على العمالة غير المتخصصة، مما يؤثر في هيكل سوق العمل، فاقتصاد المعرفة يعتمد على خدمات عمال المعرفة، وبذلك يقع على عاتق

التعليم - باعتباره مصنع لإنتاج المعرفة وزيادة رأس المال الفكري - مهمة كبيرة هي إعداد الشعوب لاقتصاد المعرفة<sup>(٤٦)</sup>.

وقد تم تخصيص وحدة تسمى الوحدة المنتجة بالمدارس الثانوية العام بمصر بهدف تعزيز العمل اليدوي وتعليم الطلاب الصبر وتحمل المسؤولية وتقدير العمل التعاوني، مع ربط مفهوم التعليم والمناهج بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع بأسلوب غير تقليدي، وإكساب الطلاب مهارات التفكير وأساليب حل المشكلات بطريقة عملية .

#### ولكن يلاحظ على الوحدة المنتجة ما يلي<sup>(٤٧)</sup>:

١. ضعف وضوح الأهداف التربوية للوحدة لدى المديرين والمعلمين والطلاب.
  ٢. اللوائح التنظيمية داخل المدرسة تحد من الابتكار والإبداع داخل هذه الوحدة.
  ٣. وجود فصل بين الأنشطة المنتجة المقترحة والأنشطة المنهجية في كل مناهج التعليم بالمدرسة الثانوية ونقص الترويج إعلامياً لهذه الوحدة.
  ٤. الحد من قدرة الإدارة المدرسية على الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذه الوحدة في تحقيق هدفها الأساسي وهو دمج الجانب الأكاديمي بالمهني للطلاب.
- بالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة الثانوية العامة في مصر منفصلة عن عالم العمل والناجم عن ضعف تفاعلها مع منظمات الأعمال، ونقص إقامة شراكات ناجحة مع

مؤسسات الأعمال التي يمكن من خلالها الربط بين متطلبات سوق العمل الفعلي ومهارات الطلاب بالتعليم الثانوي.

#### ثامناً: العلاقة بين المدرسة والمجتمع:

من المسلم به أن التعليم له مردود ومنافع أخرى غير المنافع الاقتصادية، ذلك أن خلق المعرفة يساعد على وجود مزايا خارجية بعيداً عن أداء العمل والتي تتمثل في زيادة العلاقة بين أطراف المجتمع، وزيادة التماسك الإجتماعي، والمساهمات المجتمعية الناجحة، وبالتالي تصبح المدرسة مركزاً لتدعيم تماسك أعضاء المجتمع.

ويوضح الواقع أن المدرسة الثانوية العامة تفقر لقنوات اتصال فعالة بين الطلاب والآباء والمجتمع، بالإضافة إلى ضعف قدرات الإدارة المدرسية لجذب أولياء الأمور، وتفعيل دورهم في تعليم أبنائهم<sup>(٤٨)</sup>.

ومن الملاحظ غياب العقد الاجتماعي بين المدرسة والأسرة والذي يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف، ونقص وجود برنامج تفاعلي مستمر تساهم فيه الأسرة بشكل إيجابي في تعليم وتربية أبنائها في المدرسة، وضعف برامج التوعية المستمرة للأسرة والمدرسة والتي تهدف إلى توثيق العلاقة بينهما وتطويرها<sup>(٤٩)</sup>.

وكذلك لا يوجد بالمدرسة الثانوية العامة قاعة فيديو كونفرنس تيسر الاتصال مع المجتمع بشكل فعال، ولا تساعد المدرسة

على إيجاد مناخ من الثقة بينها وبين الأسرة من خلال الاجتماعات واللقاءات والأنشطة المختلفة<sup>(٥٠)</sup>.

وبعد استعراض فعالية المدرسة الثانوية العامة بمصر في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي، يمكن القول أن المدرسة الثانوية العامة تحتاج إلى إدخال بعض التحسينات وبذل المزيد من الجهد من قبل المسؤولين عنها لتطوير مدخلاتها وعملياتها حتى يمكن زيادة مخرجاتها المعرفية مما ينعكس بدوره على مستوى خريجها الذين هم عمال المعرفة الأساسيين، وبالتالي تعزز قدراتهم على النجاح في عالم أصبحت المعرفة فيه هي أساس التقدم.

#### ج. فعالية المدرسة الثانوية العليا بالولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز السابع على مستوى العالم في مجال الاقتصاد المعرفي، حيث تؤمن الدولة بأن هناك ارتباط وثيق بين المعرفة والتنمية، ونتيجة لتبنى الدولة بشكل كامل لسياسة الاقتصاد المعرفي زاد دخل الفرد السنوي لحوالي (٧٠) ألف دولار أمريكي.

ولأن أهم أساسيات الاقتصاد المعرفي إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز

المعرفة، ابتداءً من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه اهتمام أفضل للبحث العلمي، لذا فإن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، ما يساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً وديناميكية، وقد بلغ إنفاق الدول الغربية مجتمعة في هذا المجال ٩٠٠ مليار دولار، كانت حصة الولايات المتحدة منها ٢٩٨ ملياراً<sup>(٥١)</sup>.

والخبرة الأمريكية في مجال الاقتصاد المعرفة من الخبرات التي يجب استعراضها في هذا المجال، نتيجة للمركز المرموق الذي وصلت إليه الولايات المتحدة في مجال الاقتصاد المبني على المعرفة، ويرجع ذلك إلى اهتمامها بتطوير التعليم كعامل أساسي لتحسين الاقتصاد، ويمكن الاستعانة بإحدى النماذج الأمريكية الناجحة في تحقيق التعليم لكفايات الاقتصاد المعرفي، كنموذج المدارس العليا بولاية كاليفورنيا وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: السياسات التعليمية بالتعليم الثانوي:

نتيجة إتباع الولايات المتحدة الأمريكية للنظام اللامركزي في التعليم، فإن القوانين التي تحكم مضمون التعليم تتنوع بدرجة كبيرة من ولاية لأخرى، ومع ذلك تتشابه البرامج فيما بينها بشكل ملحوظ، كالحاجات الاجتماعية والاقتصادية، ولا يحدث ذلك

عائق في ظهور شكل عام ومحدد للنظام التعليمي الأمريكي<sup>(٥٢)</sup>.

ويتم التدريس في معظم الصفوف بالولاية باللغة الإنجليزية، وفي بعض المدارس والتي يكون بها كثافة طلابية عالية ولا تكون لغة الطلاب الأولى هي اللغة الإنجليزية فيتم تدريس المناهج باللغة غير الإنجليزية، مع تكثيف تدريس اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، إلى أن يصبح الطالب مؤهلاً للدراسة في الفصول العادية باللغة الإنجليزية<sup>(٥٣)</sup>.

وتحتل مدارس بوسطن الثانوية العليا، ومدارس سان دييجو مكانه مرموقة بين المدارس الثانوية نتيجة إدخال العديد من التطويرات والتحسينات بها، مما ساعد على الإقبال الشديد عليها من جانب أولياء الأمور والطلاب المحليين والوافدين<sup>(٥٤)</sup>.

#### ثانياً: الإدارة المدرسية:

تهتم الإدارة المدرسية بولاية كاليفورنيا بتوظيف تكنولوجيا المعلومات، حيث تؤمن أن فشل عملية إدارة المدرسة يرجع إلى عاملين أساسيين هما: المشكلات الداخلية التي تواجه المنظومة المدرسية، وضعف قدرتها على توظيف تكنولوجيا المعلومات<sup>(٥٥)</sup>.

وتعمل الإدارة المدرسية بالمدرسة الثانوية العامة على تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي من خلال ما يلي:

والكتابة والتفكير داخل الفصول سواء بمفردهم أو في مجموعات صغيرة.

٢. إتاحة الوقت الكافي للمعلمين لتدوين الملاحظات والنقاش مع الطلاب، وبذلك مما يمنح الطلاب الشعور بالثقة والانجاز ويمدهم بمهارات أفضل في التعلم.

٣. الحرص من قبل هيئة التعليم بالولاية على وضع مناهج تقابل تعدد الثقافات في المجتمع الأمريكي، وتناسب كذلك المطالب القانونية والتشريعية، وتلبي احتياجات كل طالب، مع دمج القيم الخاصة بالمدرسة وتحسين مهارات المعلمين.

ومن مظاهر التطوير بالمدارس الثانوية العليا بولاية كاليفورنيا إعادة ربط هذه المدارس من خلال شبكة عمل يمكن من خلالها تبادل الخبرات والمعلومات مما يساعد على تنمية مهارات الطلاب وزيادة اعتمادهم على أنفسهم في عملية التعليم والتدريب<sup>(٥٨)</sup>.

من الملاحظ أن المناهج الدراسية بولاية كاليفورنيا تراعى قدرات واستعدادات الطلاب، وكذلك تراعى التعدد الثقافي للمجتمع الأمريكي، مع إعطاء جميع الطلاب الحرية للتعلم كل حسب قدراته ومهاراته.

**رابعاً: نظم المعلومات والاتصالات:**

تؤمن الإدارة العليا للتعليم بولاية كاليفورنيا بأن إكساب الطالب مهارات وقدرات عقلية تساعده على التعامل مع قضايا العصر

١. ركزت الإدارة المدرسية بهذه المدارس على إستراتيجية التعلم والتدريب التعاوني.

٢. توظيف تكنولوجيا المعلومات مما يتيح الفرص لمديريها للتفكير الابتكاري، والبحث عن حلول متعددة للمشكلات التي قد تعوق تحقيق جودة العمل.

٣. بناء شبكات اتصال بين جميع الوحدات الوظيفية بالمدرسة، مما يساعد على تشجيع العاملين والطلاب على استخدام البريد الإلكتروني، والفيديو كونفرانس، في عمليات الاتصال بينهم<sup>(٥٦)</sup>.

٤. يتم تعيين مديري المدارس الثانوية بولاية كاليفورنيا من الأفراد المشهود لهم بالكفاءة والقدرات الخلاقة.

٥. تم توظيف الإدارة الإلكترونية بالمدرسة بشكل كامل، حيث يتم تصميم الخطط التربوية وتوزيع الخدمات والقوى البشرية، والرد على الاستفسارات، مع تنفيذ جميع وظائف الإدارة المدرسية إلكترونياً<sup>(٥٧)</sup>.

**ثالثاً: المناهج الدراسية:**

يتم تصميم المناهج الدراسية بالمدرسة الثانوية العامة بحيث تعمل على:

١. مساعدة المعلم على تنفيذ مدخل الورش في التدريس والذي يقوم على إعطاء الطلاب وقت كافٍ للتحدث والقراءة

أصبح ضرورة من ضروريات الحياة، وبخاصة كيفية اختيار المعلومات وجمعها وتحليلها ونفسيرها، وتوظيفها التوظيف السليم، وكذلك تنمية مهارات الاتصال التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مما يساعد على غرس مهارة التعلم الذاتي لدى الطلاب ويساهم في التعلم المستمر مدى الحياة.

وكذلك يبنى التعليم بالمدرسة على النظام المفعّل بالتكنولوجيا، والذي يعتمد على توظيف تكنولوجيا التعليم في نقل المعرفة وتوصيلها للطلاب، وبناء نموذج مرجعي لتدعيم استخدام النمذجة والمحاكاة في عملية التعلم.

وكذلك يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المدرسي كأهم مقومات النجاح، واستمرارها فهي من الضرورات الأساسية لتطوير النظم التربوية والتعليمية وتحسين الجوانب المختلفة للتعليم.

ويتم تحفيز المدارس بولاية كاليفورنيا لتصبح مدارس مستقلة ذات تكنولوجيا عالية ومثال للمدارس التي طبقت تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل مدارس لينكولن الأمريكية، ومدارس بوسطن الثانوية العليا<sup>(٥٩)</sup>.

ويتم تفعيل التعلم من خلال الاعتماد على الإنترنت والبريد الإلكتروني والمصادر المتعددة للمعلومات، و التحول من قاعدة

البيانات ونظام المعلومات إلى شبكة المعلومات، والاستفادة من شبكة الاتصالات، وتفعيل تكنولوجيا الاتصالات في عملية الإدارة مما يساعد على أن يصبح كل فرد مسؤولاً عن اتخاذ القرار<sup>(٦٠)</sup>.

وقد تم إنشاء "أكاديمية الاقتصاد والأعمال" بالمدارس الثانوية العليا بالولاية والتي تهدف إلى دمج التكنولوجيا في المناهج بالإضافة إلى أنها تقدم برامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، ومن ثم فإن طلاب هذه الأكاديمية يتعودوا على استخدام التكنولوجيا في كافة البرامج الدراسية.

#### خامساً: التعلم الابتكاري:

يهتم التعليم الثانوي العام بولاية كاليفورنيا بتنمية التعلم الابتكاري، مع التركيز على أسلوب حل المشكلات، وحث المعلمين للطلاب على التفكير النقدي.

كذلك يتم تعزيز إنجاز الطلاب وسد فجوات التعلم بين مجموعات الطلاب، والتركيز على الكيفية التي يستطيع بها كل طالب أن يحقق مستويات عالية من التعلم، وتنمية بيئة تعلم متفردة لكل طالب، والاهتمام بأنشطة يومية مبتكرة.

وبمساعدة المستشار الأكاديمي فإن الطلاب يقوموا بتصميم خطة دراسية تكون متناسبة مع اهتماماتهم ومواهبهم الخاصة

وهو ما يغرس فيهم مهارات العمل والمهارات الاجتماعية، وينمى القدرات الإبداعية والابتكارية لديهم<sup>(٦١)</sup>.

#### سادساً: الشراكة مع المؤسسات البحثية:

تقوم المدرسة الثانوية العليا بولاية كاليفورنيا بعمل شراكة مع المؤسسات البحثية والتي من شأنها دراسة بيئة المدرسة ومحاولة تقديم حلول للمشكلات التي تواجهها سواء كانت مشكلات داخلية مرتبطة بالمعلم أو الإدارة، أو مشكلات خاصة بالطلاب أو مشكلات سلوكية ناتجة عن هذه المرحلة الحرجة<sup>(٦٢)</sup>.

ومثال للمدارس التي تقوم بعمل شراكة مع مراكز بحثية "مدارس التحدي" بولاية كاليفورنيا لإمدادها بأليات وأنشطة لتحسين تعلم الطلاب، وتنمية الكفايات المهنية للمعلمين والوصول مع أولياء الأمور والمجتمع لأفضل تدعيم للمدرسة، وتختلف المساعدة التي تطلبها المدرسة من المركز البحثي حسب طبيعة المشكلة مادية أو سلوكية أو اجتماعية<sup>(٦٣)</sup>.

#### سابعاً: الارتباط بسوق العمل:

يتم إعداد الطلاب للنجاح في عملهم المستقبلي من خلال برامج عمل تدريبية تدمج الطلاب وتشركهم في الأعمال، وتهتم الولاية بتقديم دراسة أكاديمية للطلاب تركز على

إعدادهم للجامعة بالإضافة إلى تعليمهم المهارات والمفاهيم المطلوبة للنجاح في سوق العمل حيث تتيح لهم فرص مهنية متنوعة<sup>(٦٤)</sup>.

ومن مظاهر اهتمام الولاية بإعداد الطلاب لسوق العمل ما يلي:

١. إقامة شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والتي تمد المدارس ببرامج للتنمية المهنية لطلابها، مما يساعد على تنفيذ استراتيجيات المدارس الصغيرة والمتمركزة حول تصميم المنهج طبقاً لاحتياجات الطلاب.

٢. الاهتمام بالتعلم القائم على العمل، والتدريس التعاوني، والتقييم المستمر لخبرات العمل لدى الطلاب، ومثال لذلك مدارس بوسطن الصغيرة والتي أقامت شراكة مع مجلس بوسطن للصناعات الخاصة والذي يساعد على إمداد هذه المدارس بفرص تدريب مكثفة للطلاب.

٣. إقامة مركز للتعليم التعاوني بالمدارس والذي يشارك في تصميم وتطوير المدارس الصغيرة وإمدادها بفرص التنمية المهنية<sup>(٦٥)</sup>.

والإعداد المهني لطلاب المدارس الثانوية العليا بولاية كاليفورنيا يساعد على زيادة إنجازهم وإعدادهم للجامعة أو سوق

٤. تدعيم مشاركة أولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ورجال الأعمال في تحقيق أهداف التعلم بالبرامج الأكاديمية التي تقدم للطلاب<sup>(٦٨)</sup>.

٥. إقامة شراكة قوية مع كليات المجتمع، يساعد على تحسين مستوى الطالب الذي يرغب في استكمال دراسته الجامعية، ويعطي كذلك دعم قوى لهذه المدارس وفي نفس الوقت يعمل على تحسين جودة الخريج<sup>(٦٩)</sup>.

والتدعيم الفعلي الذي تقدمه مؤسسات المجتمع المحلي وأولياء الأمور للمدرسة ساعد كل طالب على أن ينجح ويحقق مستويات عالية في بيئة أكاديمية تنمي مهاراته وكفاياته، مع تطبيق الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها إحداث التحسينات المستمرة في أداء المدرسة.

#### التحليل المقارن:

بعد استعراض خبرة مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بفعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي في الدولتين، يمكن عرض التحليل المقارن، وتتضمن المقارنة المحاور التالية:

أولاً. السياسات التعليمية بالتعليم الثانوي العام:

أوجه التشابه: يوجد عدة نقاط توضح التشابه بين مصر والولايات المتحدة عند

العمل، مما يساعد على زيادة الطلب على خريجي هذه المدارس، وتنمية قدراتهم العقلية والاجتماعية بدرجة كبيرة، ويكونوا قادرين على مواجهة المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمية.

#### ثامناً: العلاقة بين المدرسة والمجتمع:

من مظاهر اهتمام المدارس الثانوية العامة بإقامة علاقة مع المجتمع ما يلي:

١. إتاحة فرص مهنية للطلاب لخدمة المجتمع بالإضافة إلى فرص للإنجاز الشخصي والأكاديمي وذلك من خلال إنشاء ما يسمى "أكاديمية الخدمة الخاصة" والتي من أهم وظائفها مساعدة الطلاب على القيام بخدمة مجتمعية في إحدى المؤسسات طبقاً لرغبات كل طالب.

٢. تقديم الطلاب خدمات تساعد في تنمية المجتمع، والمساهمة في حل بعض مشكلاته، كالخدمة في إحدى دور المسنين، أو رعاية الأطفال وغيرها<sup>(٦٦)</sup>.

٣. مشاركة المجتمع وأولياء الأمور والطلاب في تحسين الخطط الدراسية والتدريبية الموسوعة، والتركيز على التدريس الابتكاري من خلال بيئات تعلم صغيرة تستعين ببرامج شراكة إبداعية مع المجتمع المحلي ومؤسسات الأعمال<sup>(٦٧)</sup>.

وضع السياسات التعليمية بالتعليم الثانوي العام منها ما يلي:

١. تهتم الدولتان بوضع السياسات التعليمية التي تحدد قواعد التعليم الثانوي العام.

٢. تفتتح مصر والولايات المتحدة بضرورة تحديد الأهداف والخطط والبرامج والقوانين التي تسيّر على أساسها هذه المرحلة.

**أوجه الاختلاف:** يوجد عدة اختلافات بين مصر والولايات المتحدة عند وضع السياسات التعليمية بالتعليم الثانوي العام ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

١. في الولايات المتحدة بالرغم من اختلاف السياسة التعليمية من ولاية لأخرى فإنه يوجد إطار عام تسيّر على أساسه الدولة ككل.

٢. في مصر هناك انفصال بين السياسات التعليمية الموضوعية والأهداف المرحلية المطبقة في الواقع، مع غموض السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام.

٣. في مصر يتم الاهتمام بالتعليم النظري على حساب تنمية المهارات، مما يزيد الفجوة بين التعليم العام والفني، وقد دعمت نتائج دراسة محمد سيد أبو السعود ذلك في أن التعليم المصري بكل مستوياته يحتاج إلى تطوير شامل حتى

يمكنه بناء الاقتصاد المعرفي في مصر بالاعتماد على خريجيه<sup>(٧٠)</sup>.

**ثانياً: الإدارة المدرسية:**

**أوجه التشابه:** تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال إدارة المدرسة الثانوية العامة ويتضح ذلك مما يلي:

١. تهتم دولتي المقارنة بتعيين إدارة ذات خبرات واضحة في مجال التعليم.

٢. تفتتح كلتا الدولتان أن الإدارة الناجحة تؤدي إلى بناء طالب ناجح ومعلم ماهر، وتهتم كذلك بإدارة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة.

**أوجه الاختلاف:** تختلف دولتي المقارنة في مجال إدارة المدرسة الثانوية العامة ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. تهتم الإدارة المدرسية في مصر بتطبيق اللوائح والقوانين، والمسائل المالية أكثر من اهتمامها بالابتكار في العمل، وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة زكريا سالم في أن الأداء الإداري بالمدارس الثانوية العامة بمصر يحتاج إلى تطوير في ضوء مدخل إدارة المعرفة<sup>(٧١)</sup>.

٢. في الولايات المتحدة تهتم الإدارة بتطبيق تكنولوجيا للمعلومات، والاستعانة بشبكات اتصال إلكترونية بين الوحدات

أوجه الاختلاف: تختلف دولتي المقارنة عند تصميم المناهج الدراسية في الأتي:

١. في الولايات المتحدة تصمم المناهج بحيث تتيح الوقت للمعلم ليناقد طلابه، ويتعاون الطلاب فيما بينهم لتحسين نتائج التعلم، و يدرس كل طالب طبقاً لمهاراته وقدراته، ويتفق هذا مع نتائج دراسة فريديسون سوارز حيث توصل إلى أن التواصل والعلاقة الجيدة مع الطلاب وتوفير بيئة من الثقة والدعم النفسي في مرحلة المراهقة يساعد على زيادة دافعيتهم وإيجابيتهم نحو التعلم<sup>(٧٣)</sup>.

٢. في مصر بالرغم من الجهود المبذولة للتطوير مازالت المناهج الدراسية تهتم بالحفظ والتلقين، مما يساعد على شيوع الدروس الخصوصية.

٣. في مصر تؤكد المناهج الدراسية على الترفع عن العمل اليدوي المنتج.

٤. توضع المناهج الدراسية بحيث تقابل التعدد الثقافي في المجتمع الأمريكي، مما يعزز تلبية احتياجات كل طالب طبقاً لثقافته.

#### رابعاً: نظم المعلومات والاتصالات:

أوجه التشابه: تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال تطبيق نظم المعلومات والاتصالات ويتضح ذلك مما يلي:

المختلفة بالمدرسة، وهذا ما دعمته دراسة جيكوب جيفريز في أنه لمديري المدارس الثانوية دور كبير في تدعيم التطورات والتعديلات التكنولوجية التي تم إدخالها على التعليم الأمريكي<sup>(٧٢)</sup>.

٣. في مصر يتم تعيين مديري المدارس تبعاً لعدد سنوات الخبرة دون الكفاءة، ويرجع ذلك إلى ضرورة صعود المعلم لسلم وظيفي محدد قبل وصوله للإدارة.

٤. في الولايات المتحدة يتم تعيين المديرين ممن شهد لهم بالابتكار في العمل والتجديد والقدرة على حل المشكلات الطارئة بكفاءة.

#### ثالثاً: المناهج الدراسية:

أوجه التشابه: تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال تصميم المناهج الدراسية ويتضح ذلك مما يلي:

١. ترصد مصر والولايات المتحدة التمويل المناسب لتطوير المناهج الدراسية وتعديلها طبقاً للمستجدات العالمية المعاصرة.

٢. تهتم الدولتان بتصميم المناهج الدراسية بطريقة إلكترونية من خلال شبكات الانترنت.

٣. تضع دولتي المقارنة المقررات الدراسية بحيث تقابل احتياجات الطلاب في هذه المرحلة من العمر.

١. اهتمت الدولتان بتوفير نظم المعلومات والاتصالات على نحو جيد بالمدرسة الثانوية العامة، وذلك تمثيلاً مع المتطلبات التعليمية في العصر الحديث.

٢. تؤمن مصر والولايات المتحدة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقوم أساسي لنجاح العملية التعليمية.

#### أوجه الاختلاف: تختلف دولتي

المقارنة في مجال تطبيق نظم المعلومات والاتصالات ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. بالرغم من اهتمام مصر بتفعيل نظم المعلومات والاتصالات بالمرحلة الثانوية العامة، إلا أن هذه النظم لم يتم تفعيلها بالقدر اللازم مما أثار على درجة الاستفادة منها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة أحمد سعيد<sup>(٧٤)</sup>.

٢. في مصر لا يتم الاستعانة بشبكة الانترنت في الاتصالات الداخلية والخارجية بين العاملين، وقد يرجع ذلك إلى افتقاد العاملين لمهارات التواصل الحديثة، أو نتيجة نقص تفعيل هذه الشبكات وتنفيذها بشكل كامل.

٣. في الولايات المتحدة تم تفعيل التعلم من خلال الانترنت بشكل أساسي يومياً، وهذا يتفق مع نتائج دراسة جي كوب جيفريز حيث توصل إلى أن ولاية كاليفورنيا قامت بتوفير المادة العلمية

مباشرة من خلال شبكة الانترنت، والفصول الافتراضية وربط المدرسة بشبكات تعلم عالمية مع مختلف دول العالم<sup>(٧٥)</sup>.

٤. تهتم الولايات المتحدة بتطبيق عملية النمذجة والمحاكاة عن طريق الكمبيوتر في عملية التعلم مما يجعل المادة التعليمية أن تكون واقعية أكثر.

#### خامساً: التعلم الابتكاري:

أوجه التشابه: تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال تطبيق التعلم الابتكاري ويتضح ذلك مما يلي:

١. تقتنع الدولتان بأن التعلم الابتكاري يتيح اكتشاف القدرات الكامنة لدى الطلاب، ويساعد على تحسين عملية التفكير لديهم.

٢. تشجع الأهداف التعليمية للمرحلة الثانوية في مصر والولايات المتحدة على الابتكار ورعاية المبتكرين.

أوجه الاختلاف: تختلف دولتي المقارنة في مجال تطبيق التعلم الابتكاري ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. في مصر يتضح أن الاهتمام بالتعلم الابتكاري ضئيل نسبياً، حيث أن الاقتصاد مبني على الإنتاج التقليدي، والذي تؤدي المعرفة فيه دوراً أقل، وقد توصلت دراسة ميلوس بارزنين إلى أن

١. ترى دولتي المقارنة أن المؤسسات البحثية تساعد بشكل كبير على حل المشكلات التعليمية، مما يمكن من إيجاد حلول علمية واقعية لهذه المشكلات.

٢. تقتنع مصر والولايات المتحدة أن حل المشكلات بشكل مستمر وعدم إغفالها يساعد على تحسين تعلم الطلاب وتقديم حلول للمشكلات السلوكية لديهم.

**أوجه الاختلاف:** تختلف دولتي المقارنة في مجال الشراكة مع المؤسسات البحثية ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. في مصر هناك ضعف في عملية التعاون بين المدرسة الثانوية العامة والمؤسسات البحثية، وقد يرجع ذلك إلى نقص الاهتمام بحل المشكلات التي تواجهها المدرسة.

٢. يلاحظ أن هناك ضعف في التعاون بين المدارس الثانوية والشركات والمؤسسات البحثية والتي يمكن أن تساعد على تحسين مستوى الخريجين.

٣. تهتم الولايات المتحدة بإقامة شراكات فاعلة بين المدارس الثانوية العامة والمؤسسات البحثية، وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام بحل مشكلات المدرسة سواء كانت المشكلة سلوكية خاصة بالطلاب، أو مستوى الخريجين وطرق تعلمهم.

التحول إلى اقتصاد المعرفة يساعد على تحسين القدرة التنافسية، وأن عولمة السوق وتطوير وتكثيف المعرفة والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له تأثيراً كبيراً في زيادة فرص النجاح<sup>(٧٦)</sup>.

٢. في مصر فإن الحشو الزائد في المناهج الدراسية لا يترك وقت كاف للطلاب ولا المعلم للتعلم الابتكاري، مما يحد من عملية الابتكار في التعلم.

٣. تهتم الولايات المتحدة بتطبيق التعلم المتمركز حول المشكلات، ومساعدة الطلاب على التفكير الناقد، من خلال إعطاء الحرية للطلاب لوضع خطة دراسية تناسب ميولهم واهتماماتهم.

٤. يركز التعليم الثانوي بولاية كاليفورنيا على ترسيخ قيم العمل والمهارات الاجتماعية، مع تنمية بيئة تعلم ابتكاريه متفردة لكل طالب طبقاً لقدراته وميوله، وتتفق نتائج دراسة مايكل بيترز مع هذا في أن الابتكار هو إحدى أساسيات الاقتصاد المعرفي<sup>(٧٧)</sup>.

**سادساً: الشراكة مع المؤسسات البحثية:**

**أوجه التشابه:** تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال الشراكة مع المؤسسات البحثية ويتضح ذلك مما يلي:

### سابعاً: الارتباط بسوق العمل:

**أوجه التشابه:** تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال الارتباط بسوق العمل ويتضح ذلك مما يلي:

١. تعمل دولتي المقارنة على ربط المدرسة بسوق العمل كضرورة أساسية لتحسين مستوى الخريج وتطبيق ما درسه بشكل عملي.

٢. أقامت مصر والولايات المتحدة وحدات داخل المدارس تعمل على توجيه الطلاب لإنتاج منتجات تفيد المجتمع وفي نفس الوقت تساعد على تطبيق ما درسه وتخرج قدراتهم ومهاراتهم الخلاقة والمبدعة.

**أوجه الاختلاف:** تختلف دولتي المقارنة في مجال الارتباط بسوق العمل ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. في مصر يوجد ضعف في الترويج الإعلامي للوحدة المنتجة، ولا يوجد اهتمام بما تنتجه للرفع العام.

٢. في الولايات المتحدة يتم تدريب الطلاب بشكل فعال ومكثف على خبرات العمل، حيث تقدم الولاية برامج للتنمية المهنية للطلاب من خلال الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية مما يحسن مستوى الخريج.

٣. يلاحظ وجود ضعف في التعاون بين المدرسة الثانوية العامة والشركات والمؤسسات الإنتاجية في مصر، وقد يرجع ذلك إلى غلبة الطابع النظري لهذه المرحلة، وضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل الإنتاجية والصناعية، وقد توصلت دراسة أحمد عبد الباري إلى أنه من أهم الإصلاحات التي يجب إدخالها على المدرسة الثانوية العامة الموازنة مع سوق العمل<sup>(٧٨)</sup>.

٤. تهتم الولايات المتحدة بالكشف عن الطموحات المهنية للطلاب، مما يساعد على تنمية قدرات الطالب في المجال الذي يريد العمل فيه في المستقبل.

### ثامناً: العلاقة مع المجتمع:

**أوجه التشابه:** تتشابه مصر والولايات المتحدة في مجال العلاقة مع المجتمع ويتضح ذلك مما يلي:

١. تقوم المدارس الثانوية العامة بمصر والولايات المتحدة بإقامة علاقات بصور مختلفة مع المجتمع في صورة أخذ وعطاء.

٢. تقنتع الدولتان أن العلاقة القوية مع المجتمع ينتج عنها زيادة التماسك الاجتماعي وشعور الطلاب بجذوى المدرسة.

**أوجه الاختلاف:** تختلف دولتي المقارنة في مجال العلاقة مع المجتمع ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. في مصر يوجد ضعف في العلاقة بين المدرسة الثانوية والمجتمع، ويتمثل ذلك في نقص إقبال الأسرة على التعاون مع المدرسة، وكذلك ضعف حفز المدرسة للأسرة على التعاون معها، وقد توصلت دراسة أحمد عبد الباري إلى أنه من أهم الإصلاحات التي يجب إدخالها على المدرسة الثانوية العامة المدرسة المجتمعية<sup>(٧٩)</sup>.

٢. في مصر لا يوجد عقد اجتماعي محدد يوضح دور الأسرة في التعاون مع المدرسة والعكس مما يشكل نوع من العزلة بين الاثنين.

٣. في الولايات المتحدة يقوم الطلاب بخدمة المجتمع بشكل رسمي من خلال رعاية أحد المسنين أو الأطفال داخل دور الرعاية وغيرها، مما يساعد على تشكيل شخصية الطالب ويساعده على تحمل المسؤولية فيما بعد.

٤. يشارك الطلاب والمعلمين أولياء الأمور في وضع الخطط الدراسية وتطوير الخطط الدراسية والابتكار فيها، وقد يرجع ذلك إلى الطابع اللامركزي للتعليم الأمريكي والذي يتيح الحرية للطالب

والمعلم وولى الأمر في تحديد ما يروه مناسباً لتعلم الطالب.

٥. كذلك تعمل ولاية كاليفورنيا على إقامة شراكة مع كليات المجتمع مما يتيح تحسين تعلم الطلاب وإعدادهم للجامعة بشكل أفضل.

### **خطة مقترحة لزيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية:**

بعد استعراض خبرة مصر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي، يمكن وضع تصور خطة مقترحة لزيادة فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على النحو التالي:

**أولاً. السياسات التعليمية بالتعليم الثانوي العام:**

١. تبني الدولة ككل في جميع قطاعاتها لسياسة الاقتصاد المعرفي، والاهتمام بالتعليم النظري بجانب العملي، وتعزيز فكرة العمل المنتج.

٢. تقليل الفجوة بين التعليم العام والفني، وتدعيم النوعين كأساس للتقدم نحو الاقتصاد المعرفي.

٣. تبني سياسة إدخال التطويرات والتحسينات بالمدرسة الثانوية العامة في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة.

٤. التكامل بين السياسات التعليمية الموضوعية والأهداف المرحلية المطبقة بالفعل.

#### ثانياً: الإدارة المدرسية:

١. زيادة وعي مديري المدارس بالأساليب الإدارية الحديثة في مجال الإدارة المدرسية، مع تدعيم الابتكار لديهم.

٢. اهتمام الإدارة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات وإدخالها في التعاملات اليومية داخل المدرسة.

٣. تنمية مهارات وقدرات العاملين الإدارية، بما يوازي التجديدات والتغييرات الحادثة داخل المدرسة الثانوية.

٤. اختيار مدير المدرسة على أساس الكفاءة بجانب الأقدمية، بحيث تتوافر لديه المهارات التكنولوجية، ومهارات التواصل والابتكار حتى يتمشى مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.

٥. تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمدرسة بشكل كامل، مما يساعد على تنفيذ جميع وظائف الإدارة المدرسية إلكترونياً.

#### ثالثاً: المناهج الدراسية:

١. استخدام مناهج وأساليب تدريسية تركز على التعلم الفعال.

٢. إعطاء الطلاب وقت كافٍ للتحدث والقراءة والكتابة والتفكير داخل الفصول سواء بمفردهم أو في جماعات صغيرة.

٣. ربط المدارس الثانوية العامة بشبكة عمل يمكن من خلالها تبادل الخبرات والمعلومات التي تساعد على تنمية مهارات الطلاب وتجعلهم معتمدين على أنفسهم في عملية التعليم والتدريب.

٤. توفير الميزانيات اللازمة لتطوير المعامل وأجهزة الحاسب الألى، والمكتبة المدرسية.

٥. الحد من الدروس الخصوصية وذلك بسن القوانين التي تعاقب من يقوم بذلك.

٦. الاهتمام بمستويات التعلم العليا والتي تتضمن التحليل والتركيب والتقييم بجانب الحفظ والفهم والتطبيق.

٧. نشر فكرة أهمية العمل اليدوي المنتج ودوره في تحقيق الاقتصاد المعرفي.

#### رابعاً: نظم المعلومات والاتصالات::

١. زيادة فعالية وحدة نظم المعلومات بالمدرسة الثانوية العامة من خلال تسجيل المعلومات الإستراتيجية، والمالية، ونتائج الطلاب وكل ما يخص المدرسة.

٣. التركيز على الكيفية التي يستطيع بها كل طالب أن يحقق مستويات عالية، مع تنمية بيئة تعلم متفردة، والاهتمام بأنشطة يومية مبتكرة.

٤. تصميم الخطط الدراسية بحيث تتناسب مع اهتمامات الطلاب ومواهبهم الخاصة وهو ما يغرس فيهم مهارات العمل والمهارات الاجتماعية.

#### سادساً: الشراكة مع المؤسسات البحثية:

١. إقامة شراكة ناجحة بين المدرسة الثانوية العامة والمؤسسات البحثية والتقنية والشركات الأجنبية، ودعم القدرات الداخلية للاستفادة من انتشار المعرفة والانفتاح على العالم الخارجي.

٢. تشجيع تبادل المعلومات بين مصر والدول العربية والأجنبية، وتعزيز الكفاءات العلمية وصناعة المعرفة والتي هي لب الاقتصاد المعرفي.

٣. الاستشارة المستمرة للجهات البحثية المختلفة ودراسة بيئة المدرسة ومحاولة تقديم حلول للمشكلات التي تواجهها.

٤. تنمية الكفايات المهنية للمعلمين والوصول مع أولياء الأمور والمجتمع لأفضل تدعيم للمدرسة.

٢. توفير شبكة معلوماتية للعاملين تفيد في إنجاز الأعمال المشتركة بين الوحدات الإدارية.

٣. استخدام شبكة الإنترنت في اتصالاتها الداخلية والخارجية بين العاملين، مع توفير أجهزة الحاسب الألى بشكل كافي.

٤. مساعدة الطلاب على اختيار المعلومات وجمعها وتحليلها وتفسيرها، وتوظيفها التوظيف السليم.

٥. تنمية مهارات الاتصال التكنولوجي، مما يساعد على غرس مهارة التعلم الذاتي لدى الطلاب والتعليم المستمر طوال الحياة.

٦. توظيف تكنولوجيا التعليم في نقل المعرفة وتوصيلها للطلاب، وبناء نموذج مرجعي لتدعيم استخدام النمذجة والمحاكاة في عملية التعلم.

٧. تفعيل التعلم من خلال الاعتماد على الإنترنت والبريد الإلكتروني والمصادر المتعددة للمعلومات.

#### خامساً: التعلم الابتكاري:

١. تشجيع المبتكرين، مع وضع برامج تدريبية لتنمية قدرات المبدعين منهم.

٢. تطوير الكتاب المدرسي بحيث يركز على التعلم المتمركز حول المشكلات، وحث المعلمين للطلاب على تنمية الفكر الإبداعي الناقد.

## سابعاً: الارتباط بسوق العمل:

١. تجويد التعليم من خلال الاهتمام بإعداد الأيدي العاملة المتخصصة كثيفة المعرفة عالية المهارة في التعامل مع المعرفة.
٢. زيادة وضوح الأهداف التربوية للوحدة المنتجة بالمدرسة الثانوية العامة لدى مديري المدارس والمعلمين والطلاب.
٣. إقامة شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والتي تمد المدارس ببرامج للتنمية المهنية لطلابها، والتركيز على التعلم القائم على العمل، والتدريس التعاوني، والتقييم المستمر لخبرات العمل لدى الطلاب
٤. وعي المعلمين بالطموحات المهنية للطلاب يساعد على تحسين الفرص المتاحة لخريجي المدرسة الثانوية، ويساعدهم على تحقيق مهارات مهنية عالية.
٥. تدعيم الابتكار داخل الوحدة، مع الترويج إعلامياً لها بشكل جيد.
٦. الدمج بين الجانب الأكاديمي والمهني للطلاب، مع ربط التعليم بعالم العمل من خلال إقامة شراكات ناجحة مع مؤسسات الأعمال.

## ثامناً: العلاقة بين المدرسة والمجتمع:

١. تفعيل قنوات الاتصال بين الطلاب والآباء والمجتمع، وجذب أولياء الأمور وتفعيل دورهم في تعليم أبنائهم.

٦. إتاحة فرص مهنية للطلاب لخدمة المجتمع، من خلال القيام بخدمة مجتمعية في إحدى المؤسسات طبقاً لرغبات كل طالب.

٢. تدعيم مشاركة أولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ورجال الأعمال في تحقيق أهداف التعلم بالبرامج الأكاديمية التي تقدم للطلاب.

٣. تحديد الحقوق والواجبات بين الأسرة والمدرسة والعكس، وتفعيل برامج التوعية التي تهدف إلى توثيق العلاقة بينهما وتطويرها.

٤. تخصيص قاعة للفيديو كونفرنس تيسر الاتصال مع المجتمع، وتساعد المدرسة على إيجاد مناخ من الثقة بينها وبين الأسرة من خلال الاجتماعات واللقاءات والأنشطة المختلفة.

## التوصيات:

بعد استعراض البحث فعالية المدرسة الثانوية العامة في تحقيق كفايات الاقتصاد المعرفي بمصر و الولايات المتحدة الأمريكية، تقترح الباحثة بعض التوصيات والتي يجب أخذها في الحسبان منها ما يلي:

١. ابتكار نظام فعال من الروابط التجارية بين الشركات ومنظمات الأعمال وبين المؤسسات العلمية والأكاديمية.

٢. جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، مع تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٣. تطوير المناهج بجميع مراحل التعليم نحو العلوم والتكنولوجيا، مع توجيه التلاميذ منذ المرحلة الابتدائية نحو العلوم والتكنولوجيا.
٤. العناية بمراكز مصادر وتقنيات التعليم، واستحداث المدارس الذكية وتعميمها.
٥. العناية بالقيادات التربوية واعتماد مبدأ اللامركزية في الشؤون التنفيذية.
٦. إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي، مع الربط بين التعليم وأنشطة البحوث.
٧. زيادة الموارد المالية الذاتية للمدرسة، وتمكين المدرسة في الأمور المالية، واستغلال التكنولوجيا، والمشاركة المجتمعية.
٨. دعم عمليات التغيير داخل المدرسة على المستوى الفردي والتنظيمي وتوفير مقومات عملية التغيير، مع أهمية توافر شبكة معلوماتية للعاملين تفيدهم في إنجاز الأعمال المشتركة بين الوحدات الإدارية.
٩. زيادة وعي العاملين بالمدرسة بمغزى عمليات الإصلاح المدرسي، وحثه لمواكبة التغيرات المعرفية والتطورات التكنولوجية السائدة في المجتمع.
١٠. اعتماد البنية التحتية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعقد الاجتماعات لتلقى أسئلة العاملين بالمدرسة والإجابة عنها، ويحدث ذلك من خلال التدريب المستمر بالمديريات التعليمية وعبر شبكة الفيديو كونفرانس.
١١. ألا يقف التعليم الثانوي عند حد تعليم المعارف، وإنما يتعدى ذلك لتعليم المهارات اللازمة للنجاح في الحياة، حيث أنه المدخل الحقيقي لعصر الإنتاج كثيف المعرفة.
١٢. زيادة استخدام التقنية التعليمية، وإحلال الحاسب الآلي وجميع تطبيقاته التقنية محل العمل اليدوي الروتيني، بحيث يشتمل جميع العمليات الإدارية والمالية والإجرائية والتعليمية الممكنة.
١٣. تقليل عوامل المقاومة من جانب العاملين للإصلاح المدرسي، وذلك عن طريق الاتصال وشرح أسباب التغيير وتحديد أبعاده.

## قائمة المراجع:

- ١- منظمة العمل العربية :الأنماط الجديدة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة الرابعة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ١٠-١٧ مارس ٢٠٠٧م، ص٤.
- ٢- عبد الله محمد فرج: التعليم الثانوي — رؤية جديدة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٨
- 3- Xiao, P., Communication and Innovation in Cooperatives, **Journal of knowledge economy**, V. 9, n.4, December 2018,p.p. 1184–1209.
- 4- Sirine ,M., Effects of Technological Shock on Employment: Application of Structural Approach VECM, **Journal of knowledge economy**, V. 9, n. 4, December 2018,p.p. 1138–1153.
- 5- Marwa,s., Education and Corruption: a Stochastic Frontier Analysis: Evidence from Developed and Developing Countries, **Journal of knowledge economy**, February 2019, P.p1-14.
- ٦- منظمة العمل العربية :الأنماط الجديدة للتشغيل، مرجع سابق، ص٨.
- ٧- بشير صالح الرشيدى،مناهج البحث التربوي،دار الكتاب الحديث،القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٨.
- ٨- زكريا سالم سليمان،"تطوير الأداء الإداري بالمدارس الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل إدارة المعرفة — تصور مقترح"، رسالة ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨.
- ٩- محمد سيد أبو السعود، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد، وزارة التعليم العالي بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الالكتروني عن بعد،الرياض،٢٠٠٩،ص ص ١-٥٣.
- ١٠-سعد خضير عباس، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مج١٩، ع٤، مجلة كلية القانون للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١١، ص ص ٥١٨-٥٢٩.
- ١١-أحمد حامد النقادى، دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، مج١٠٥، ع٥١٣،مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ٢٠١٤، ص ص ٢٥١-٢٧٧.

- 17- Fredson,S.,The Relation between Teacher and Students in the Classroom: Communicative Language Teaching Approach and Cooperative Learning Strategy to Improve Learning, ITEM 22,**BSU Maser's Theses and Projects**, college of graduate studies, Bridgewater State University,2015.
- 18- Jacob,p.;The Role of Cyber School Principal: Amixed Methods Study, **Phd Dissertations**, college of graduate studies , University of Nebraska, 2015.
- 19- Catherine,D.,Teacher+Technology=Blended Learning:How Important is the Teacher in this Equation?, ,ITEM 271, **Educational Administration Thesis, Dissertation and Student Reserch**, University of Nebraska,2016.
- 20- Eustache.,M., Correlation Between Transmission Power and Some Indicators Used to Measure the Knowledge-Based Economy: Case of Six OECD Countries, **Journal of knowledge economy**,v. 9, n. 4, December 2018,pp 1168-1183.
- 21- **The World Bank**. World Development Report 2019: The changing nature of work, **Washington, DC, World Bank, 2019, 151 pp.**
- ١٢- أحمد عبد الباري أحمد،"إستراتيجية مقترحة للإصلاح المدرسي بمرحلة التعليم الثانوي بفلسطين في ضوء اقتصاد المعرفة"،رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس،٢٠١٥.
- ١٣- محمد عوض البربري، تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي:بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا،مج ٢٧،ع١٠٦،مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٦، ص ص ١٢٦-١
- ١٤- محمد أحمد حسين،دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانيات الإفادة في مصر،ع٩٨،مجلة دراسات تربوية ونفسية،كلية التربية،جامعة الزقازيق،٢٠١٨،ص ص١٢٧-٢٨٣.
- 15- Michael A., Three Models of Imagination in the Age of the Knowledge Economy, **Journal of higher education**,V. 63, n. 3, march 2012,pp 373-395.
- 16- Milos,p., The Influence of the Knowledge-Based Economy on the Competitiveness of European Economies and Businesses, **journal of Innovative Management and Firm Performance** ,2014, pp 68-90.

- The Journal of Technology Studies**, v. xxx, n.3, Summer 2004, p. 54.
- ٢٩- محمد أحمد عوض البربري، نحو رؤية مصر ٢٠٢٥ م لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من تجربة ماليزيا التعليمية، ع٧٧، ج٢، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، سبتمبر، ٢٠١٧، ص ١٧٦-٢٥٥.
- 30- Marjorie J., SME Internationalization: the Impact of Information Technology and Innovation, **Journal of knowledge economy**, January 2019, p.p.1-20.
- ٣١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد، ديمقراطية التعليم ونكافؤ الفرص التعليمية داخل المجتمع المصري، ع٨٢، ج١، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٣، ص ٨١-١٠٧.
- ٣٢- مصطفى أحمد شحاتة، تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية: دراسة نقدية، ع١٦، مج٤، مجلة كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠١٦، ص ٣٨-٩٥.
- ٣٣- أحمد إبراهيم أحمد، القصور الإداري في المدارس: الواقع والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٦.
- ٣٤- سامح حلمي حواش، "دور الحاسب الآلي في حل بعض مشكلات الإدارة المدرسية في المدارس الثانوية العامة في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، معهد
- 22- Marzano, R. & et al: **School Leadership That Work; From Research to Results**, ASCD, Alexandria, USA, 2005, P.18.
- ٢٣- مصطفى محمد منديل، "تقويم كفايات معلمي ذوي صعوبات التعلم في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين (cec) من وجهة نظر المشرفين التربويين بالمملكة العربية السعودية"، مجلة كلية التربية، مج٦٦، ع٢، ج١، جامعة طنطا، ٢٠١٧، ص ٦١٨-٦٥٦.
- 24- Advancing Knowledge and the Knowledge Economy, OECD, **Research Directorate-General**, European Commission, 11- 15 January 2005.
- ٢٥- فليح حسن خلف: **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٢٤.
- 26- On the internet at: [http://www.Actim.org\\_eg/admin/Farek\\_pal/ARABSTRATEGY-ARAFT](http://www.Actim.org_eg/admin/Farek_pal/ARABSTRATEGY-ARAFT) accessed date: 10-1-2019
- 27- Myong-Hun An, G., Intellectual Product and Method of Assessing the Competitiveness of an Enterprise with It, **Journal of knowledge economy**, February 2019, pp 1-27
- 28- Mustapha, R., Malaysia Transitions Toward a Knowledge- Based Economy,

- 40- Hella,b., Does Patent Performance Promote Relative Technological Performance in Countries Bordering the Mediterranean?, **Journal of knowledge economy**, , V.9, n.4, December 2018, pp 1246–1269
- 41- Roper, A.; ICT in Education in Egypt, Survey for ICT and Education in Africa- Egypt Country, June 2007.([http://www. Infodev. Org/ en/ Publication. 399. Html](http://www.Infodev.Org/en/Publication.399.Html)). accessed date: 2-2-2019
- 42- أحمد حامد النقادي، دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، مرجع سابق، ص ص ٢٥١-٢٧٧.
- 43- Sergey,m., Knowledge Exchange and the Trust Institution: a New Look at the Problem, **Journal of knowledge economy**, February 2019, pp 1–17.
- 44- أحمد حامد النقادي، دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، مرجع سابق، ص ص ٢٥١-٢٧٧.
- الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٤ .
- ٣٥- أحمد حامد النقادي، دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، مج ١٠٥، ع ٥١٣، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ٢٠١٤، ص ص ٢٥١-٢٧٧.
- ٣٦- برهامى عبد الحميد و مها عادل، استخدام الألعاب التعليمية الرقمية في تنمية مهارات حل المشكلات في مادة الرياضيات المالية لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية المتقدمة التجارية، مج ٦٦، ع ٢٤، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ابريل ٢٠١٧، ص ص ٣٥٥-٣٧١.
- ٣٧- محمد إبراهيم منصور، الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، دراسة استشرافية، مركز الدراسات المستقبلية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ديسمبر ٢٠١١.
- ٣٨- أحمد محمد سعيد إبراهيم، فعالية جودة المنظومة المدرسية باستخدام أسلوب الهندسة الإدارية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٠.
- 39- **The Economist; Waking from its sleep- A special report on the Arab world, 25/6/2008, p. 14.**

- Nongovernmental Organizations, **Comparative Education Review**, v. 54, n. 4, November 2010, p. 577.
- ٥١- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، ص ٩٣.
- 52- on the internet at: <http://www.voltairenet.org> accessed date:2-2-2019.
- 53- on the internet at :<http://www.sacm.org> accessed date:4-2-2019
- 54- on the internet at :<http://www.politicalencyclopedia.org> accessed date:5-2-2019
- 55- Akhavan, P.; Exploring the Interdependency between Reengineering and Information Technology by Developing a Conceptual Model, **Business Process Management Journal**, V.12, n.4, 2007.
- 56- Bhatt, G.: Exploring the Relationship between Information Technology Infrastructure and Business Processes Reengineering, **Business Process Management Journal**, v. 6, n. 2, 2007, p.144.
- 57- Tomlinson, H.; **Educational Leadership – Personal Growth for Professional Development**, SAGE publications, London, 2004, P. 106.
- 58- on the internet at: <http://www.highschoolrenewal.com>
- 45- OECD(Organisation for Economic Co-operation and Development),The Challenge Of Promoting Youth Employment in G20 Countries,OECD Publishing, **OECD Centre for Educational Research and Innovation**, Paris,2012.
- ٤٦- السيد أحمد عبد الغفار، دور التعليم الثانوي الفني في مواجهة تحديات بناء الاقتصاد المعرفي، ع٧٤، ج٢، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠، ص ٥٩-١
- 47- **ILO.Global Employment Trends 2013:Recovering From a Second Job Dip.**, International Labour Office ,Geneva, 2013.
- ٤٨- عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٢١ .
- ٤٩- محمد الأصمعي محروس ، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق ، ط ٢، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨ .
- 50- Bromley, P.; The Rationalization of Educational Development: Scientific Activity among International

- Schools, ([http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/alt\\_adu.html](http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/alt_adu.html)) accessed date:19-2-2019
- 65- Boston High School Renewal : Small Schools Initiative . (<http://www.jff.org/approches/youthtrans/showcase/bostonhsrenewal.htm>) . accessed date:19-2-2019
- 66- High School Renewal: San Diego City Schools, (<http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/>) accessed date:19-2-2019
- 67- On the internet at: <http://www.highschoolrenewal.org/summtty.htm> accessed date:1-2-2019
- 68- Community Engagement ,High School Renewal : San Diego City Schools, (<http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/Community.html>) accessed date:1-2-2019
- 69- on the internet at :<http://www.uobabylon.edu> accessed date:4-2-2019
- ٧٠- محمد سيد أبو السعود، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، مرجع سابق.
- ٧١- زكريا سالم سليمان، تطوير الأداء الإداري بالمدارس الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل إدارة المعرفة، مرجع سابق.
- 72- Jacob ,p.; The Role of Cyber School Principal :Amixed Methods Study, op., cit
- [org/summtty.htm.](http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/alt_adu.html) accessed date:15-2-2019
- 59- Freestanding Schools, High School Renewal ,San Diego City Schools ,(http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/Freestanding.html )accessed date:20-2-2019
- 60- Laframboise, K.; An Examination of the Role of Information Technology as an Enabler to Business Process Reengineering, **PhD Dissertation**, The Faculty of Commerce and Administration, university of Concordia, 2006, P.34.
- 61- **on the internet at: <http://www.highschoolrenewal.org/summtty.htm>** accessed date:19-2-2019
- 62- Ann,C.,How Do Firms Perceive Interactions with Researchers in Small Innovation Projects? Advantages and Barriers for Satisfactory Collaborations, **Journal of knowledge economy**,January 2019,pp1–23
- 63- Challenge High School Renewal : San Diego City Schools , On the internet at :<http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/challenge.html>. accessed date:22-2-2019
- 64- Alternative Small Schools, High School Renewal: an Diego City

- 
- European Economies and Businesses, op.cit.
- 77-Michael A., Three Models of Imagination in the Age of the Knowledge Economy ,op., cit.
- ٧٨-أحمد عبد الباري أحمد، إستراتيجية مقترحة للإصلاح المدرسي بمرحلة التعليم الثانوي بفلسطين في ضوء اقتصاد المعرفة،مرجع سابق.
- ٧٩-أحمد عبد الباري أحمد، إستراتيجية مقترحة للإصلاح المدرسي بمرحلة التعليم الثانوي بفلسطين في ضوء اقتصاد المعرفة،مرجع سابق.
- 73-Fredson ,S., The Relation between Teacher and Students in the Classroom: Communicative Language Teaching Approach and Cooperative Learning Strategy to Improve Learning, op., cit.
- ٧٤- أحمد محمد سعيد إبراهيم، فعالية جودة المنظومة المدرسية باستخدام أسلوب الهندسة الإدارية،مرجع سابق.
- 75-Jacob, p.; The Role of Cyber School Principal: Amixed Methods Study, op., cit.
- 76-Milos, p., The Influence of the Knowledge-Based Economy on the Competitiveness of